



جمهورية العراق  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة تكريت - كلية الآداب  
قسم اللغة العربية  
الدراسات العليا / ماجستير (ادب)

عنوان المحاضرة :

اولية الشعر العربي

إعداد أ. د : نبراس خماس محمد

## اولية الشعر العربي :

الناظر في كلام أمة العرب - منذ أن وصل إلينا كلام لهم - يجد أنه لا يفارق أن يكون شعراً، أو نثراً. والناظر للوهلة الأولى يستطيع أن يفرق بين هذين النوعين من الكلام. وأداة الفصل في هذه التفرقة هي ما يتمتع به هذا النوع المسمى بالشعر من الإيقاع المميز الذي تصغى إليه الأذن، وتتشوف إليه النفس، أو ما نطلق عليه "الوزن والقافية". وقد كان ناقدنا الكبير قدامة بن جعفر - في رأيه - موقفاً كل التوفيق في تعريفه الموجز الدقيق للشعر أنه "قول موزون مقفى يدل على معنى"، وكان مصيباً فيما وصف به هذا الحد المائز له عن النثر بأنه "ليس يوجد في العبارة عن ذلك أبلغ ولا أوجز مع تمام الدلالة منه".

ولا يتوجه على ناقدنا هنا أنه يدخل في تعريفه هذا ما لا يُعد شعراً، مع أنه ينطبق عليه هذا الحد مثل الأشعار المتهاففة الرديئة والمنظومات العلمية في سائر المعارف على غرار ألفية ابن مالك في النحو والصرف، أو ألفية العراقي في مصطلح الحديث، أو المقدمة الجزرية في تجويد القرآن مثلاً؛ فهذه المنظومات العلمية صاغها أصحابها في قوالب تلتزم الوزن والقافية، وهي تحمل معاني دقيقة، ورغم هذا لا نطلق عليها شعراً.

وقد كان قدامة متنبهاً بعد أن ساق التعريف السابق للشعر فقال: "فإذ قد تبين أن ذلك كذلك، وأن الشعر هو ما قدمناه، فليس من الاضطرار إذن أن يكون ما هذه سبيله جيداً أبداً، ولا رديئاً أبداً، بل يحتمل أن يتعاقبه الأمران: مرة هذا، وأخرى هذا، على حسب ما يتفق، فحينئذ يحتاج إلى معرفة الجيد وتمييزه من الردي".

والمتمأمل لهذا الكلام يخرج منه بأن تعريف الشعر بأنه "قول موزون مقفى دال على معنى" ليس حكماً على كل كلام يتحقق فيه أنه شعر، بل لا بد للشعر من صفات أخرى وجود بها، ويحكم له بالتقدم والتميز إن تحققت فيه.

عكسها من التأخر والرداءة إن خلا منها، أو يكون في الوسائط بين الجودة والرداءة بحسب ما يقع فيه من مقومات الجودة، أو أسباب الرواء. وقد صرح بهذا قدامة بعد ذلك. فغاية قدامة من حدّه الموجز الدقيق للشعر - وهو الرجل المنطقي - التفرقة للوهلة الأولى بين ما يمكن أن يدخل تحت جنس الشعر مما ليس منه، لا الحكم على الكلام المتحقق فيه بأنه شعر مستكمل أركان الشعر.

إن هذا التعريف للشعر يشبه أن أطلق على إنسان أنه كائن حيّ. فوصفي لهذا الإنسان إنه حيّ لا يلزم منه أي حكم بالتقدم أو التأخر أو الحسن أو الرداءة أو أي شئ آخر من نحو ذلك. فكل ما أثبتته لهذا الكائن أن فيه حياة فقط لا فرق بينه وبين ما لا حياة فيه من الكائنات الأخرى. وقد يكون مع تحقق شرط الحياة فيه، وجريان الروح في عروقه قليلاً أو مصاباً ببعض العاهات والآفات. فإثباتنا الحياة له لا

يتنافى مع وجود هذه العلة به. فتحقق معنى هذا الحد المائز للشعر في بعض الشعر المتهافت الردي لا يقدح في جودته في إثبات أن هذا النوع من الكلام داخل في جنس الشعر. ومن هنا يتضح لنا هذه الأهمية البالغة لعنصر "الوزن والقافية" في انفصال الشعر وتميزه عن غيره من سائر الكلم، وأنه مع ذلك ليس حكماً للشعر بالتميز أو عليه بالرداءة والتأخر. وأمّا هذه المنظومات العلمية فالنظرة الأولى تدخلها في حدّ الشعر بتحقيق الوزن والقافية فيها، ثم لا تلبث النظرة المدققة أن تخرجها من حدّ الشعر؛ لخلوها عما يكون به الشعر شعراً، بتحقيقه فيه.

وقد خصص قدامة كل كتابه لبيان ما يكون به الشعر شعراً متميزاً. وأسمى ذلك "نقد الشعر" وجعله عنوان الكتاب. ويرى الدكتور أمجد الطرابلسي في بحثه الرائد عن "نقد الشعر عند العرب حتى القرن الخامس للهجرة" أنه من الظلم لقدامة أن ننسب تعريفه للشكلية، ويقرر أن تصوره للمعنى كان تصوراً فنياً دقيقاً. يقول الدكتور الطرابلسي: "وقد يبدو لأول وهلة أنه تعريف شكلاني مجرد، من الممكن أن تدخل ضمنه متون النحو والعروض والفيزياء، ولكن في ذلك ظلماً وتحاملاً على ناقد ذكي ومتميز، لا نعتقد أن هذا الأمر قد غاب عنه، فرضي بكل كلام.

موزون وأعتبره شعراً. ولعل في انتقاله من حدّ التعريف الذي قدمه للشعر إلى حيز التطبيق، ما يثبت بعض ما نذهب إليه، من أن تصوره للمعنى الشعري كان تصوراً فنياً دقيقاً؛ إذ نجده مرتبطاً، فيما يخص هذا المعنى، بمضامين شعرية صميمة، وموضوعات فنية صرف. ولذلك فإننا لا نؤاخذه إلا على عدم كفاية تعريفه. وهو أمر يمكن مجاوزته بتأويل هذا التعريف تأويلاً إيجابياً حسناً فنقول: «إن الشعر كلام موزون مقفى يدل على معنى محدد».

وقد كان الدكتور الطرابلسي موفقاً فيما قرره، ولكن الحاجة ليست بالشديدة لتعديل تعريف قدامة، ورفده بكلمة "محدد" التي لا تزيل أيضاً ما يمكن أن يُتوهم من مأخذ عليه. وإنما الأمر كما وصف الدكتور الطرابلسي من أن اتجاه قدامة إلى حيز التطبيق، وما كشف عنه من معايير فنية للحكم على جودة الشعر هو ما يمكن أن يُذهب هذا التوهم ويقيد هذا المعنى المطلق في تعريف قدامة. وأنه يريد به هذا المعنى الفني المتميز لجنس الشعر وليس أي معنى كيفما اتفق.

وقد ذهب الدكتور عبد الفتاح عثمان إلى قريب مما ذهب الدكتور الطرابلسي؛ فمعنى الشعر يتحقق عند قدامة بعناصر أربعة: اللغة والفكر، والوزن، والقافية، ومن هذه العناصر الأربعة تنتج أربعة أخرى هي: ائتلاف اللفظ مع المعنى، وائتلاف اللفظ مع الوزن، وائتلاف المعنى مع الوزن، وائتلاف الوزن والقافية. «ومن يقرأ النماذج الكثيرة التي ساقها قدامة لتأكيد الترابط بين هذه العناصر يحس باهتمامه الشديد بوحدة العمل الفني، وتألفه من الناحية الصوتية والمعنوية، وحرصه على الانسجام والتناسب الذي يتحقق برعاية الموسيقى الداخلية المنبعثة

من تآلف أصوات الكلمات والحروف، والموسيقى الخارجية التي تنبعث من الوزن والقافية». وإذا كان الشعر على هذا الوصف من التقيد والالتزام بالوزن والقافية، فأبي حاجة تلك التي دعت إلى ظهوره؟ ومتى كان ذلك؟

أما السؤال الأول فالإجابة عليه أن هذا الشعر يحقق لهذه النفس الإنسانية متعة تشعر بها، وتلمسها في ما هو متناسب متناسق في هذا الكون. ومن هنا فإن هذه الإيقاعات المتناسبة التي نعبر عنها بوزن الشعر ما هي إلا نغمات ممتعة تسعد بها الأذن أولاً، لما تجده فيها من حلاوة في الجرس والصوت وقبل أن تبحث عما تحتها من معنى. فإذا ما جاءت هذه النغمات المترنة من الكلمات وكانت تحمل من المعاني مثل ما بين ألفاظها من التناسق، وكان موقعها من النفس ذلك الموقع الذي يشعر به كل عربي يتحقق فيه نوق هذا الكلام العربي الرفيع للشعر.

وقد كان ناقدنا ابن طباطبا العلوي المتوفى ٣٢٢هـ ذا نظرة ثاقبة في بيان الفرق بين النثر والنظم، وما لهذا النظم من حلاوة. يقول ابن طباطبا: «الشعر أسعدك الله كلام منظوم بائن عن المنثور الذي يستعمله الناس في مخاطباتهم بما خصّ به من النظم الذي إن عُذِلَ به عن جهته مجئُه الأسماع وفسد على الذوق».

ويرى الأستاذ مصطفى صادق الرافعي أن هذا الوزن لم يخترعه العرب هكذا دفعة واحدة بل مر على مراحل حتى وصل إلى هذه الصورة التي نعهد لها في أشعار العرب. وأن أصله كان ما يقوم به العرب من "حدااء الإبل" بتلك الكلمات والأصوات التي تشبه التوقيع. ونقل الرافعي عن ابن رشيق أن أول من أخذ في ترجيع الحدااء مضر بن نزار، فإنه سقط عن جمل، فانكسرت يده، فحملوه وهو يقول: وايداه، وايداه! وكان أحسن خلق الله جرماً وصوتاً، فأصغت إليه الإبل وجدّت في السير، فجعلت العرب مثلاً لقوله يحدون به الإبل. ثم خرج العرب بعد ذلك من الحدااء إلى الأصوات الموزونة في الحروب التي توافق الضرب والطعن والصراع التي كانت مبدأ انتباههم للوزن والقافية. وما ذكره الأستاذ الرافعي في هذا الموضوع نوع من التخمين والظن لا دليل عليه.

أما السؤال عن زمن بداية هذا الشعر العربي "متى كان ذلك؟" فلعل من أقدم النصوص التي تلقى الضوء على ذلك نص أبي عثمان الجاحظ المتوفى ٢٥٥هـ في كتابه الحيوان. يقول الجاحظ: "..... فكل أمة تعتمد في استبقاء مآثرها وتحصين مناقبها على ضرب من الضروب وشكل من الأشكال وكانت العرب في جاهليتها تحتال في تخليدها بأن تعتمد في ذلك على الشعر الموزون والكلام المقفى، وكان ذلك هو ديوانها.... وذهبت العجم على أن تقيد مآثرها بالبنيان.... بنى أردشير بيضاء أصطخر، وبيضاء المدائن والحضر، والمدن والحصون والقناطر والجسور والنواويس ثم إن العرب أحببت أن تشارك العجم في البناء، وتنفرد بالشعر، فبنوا عمدان، وقصر مارد، وقصر مأرب وقصر شعوب، والأبلى الفرد".

وكلام الجاحظ هنا يكشف لنا عن طبيعة أمة العرب وأنها أمة أمية لا تكتب ولا تقرأ، فاحتاجت إلى تسجيل مآثرها ومفاخرها؛ فلجأت إلى الشعر لتقييد ذلك، فكان هذا الشعر ديواناً لها حافظاً لهذه المناقب، بفضل ما فيه من قيد الوزن والقافية. وهو يبين لنا عن أمر يجب التنبه له في أمر شعرنا العربي: أنه انتقل إلينا عبر هذه الأزمان الطويلة في مبدئه عن طريق الرواية الشفوية، يتناقلها الناس خلفاً عن سلف. وهذا يشير إلى ما أوتيته أمة العرب من ملكة باهرة في الحفظ، حتى تم تسجيل هذا الشعر وكتابته زمن الكتابة والتدوين.

وهذا الكلام يبين عن أن المفخرة الأولى لأمة العرب كانت الشعر، فقد سبق غيره من مآثرها، ففي الوقت الذي خلد فيه العجم مناقبهم بأعمال البناء، والعمارة والتشييد كان العرب منصرفين من ذلك إلى الأثر الخالد: الشعر، ثم اتجه العرب بعد ذلك بجانب الشعر - إلى محاكاة غيرهم من الأمم في البناء والتشييد.

ثم ينتهي من ذلك الجاحظ إلى أن يقول (وأما الشعر فحديث الميلاد، صغير السن، أول من نهج سبيله وسهل الطريق إليه: امرؤ القيس، ومهلل بن ربيعة. وكتب أرسطاليس، ومعلمه أفلاطون ثم بطليموس وديمقريطس وفلان قبل بدء الشعر بالدهور قبل الدهور، والأحقاب "قبل الأحقاب" وانتهى الجاحظ بعد ذلك إلى أن أول شعر وجد للعرب كان قبل الإسلام بمائتي عام لا أكثر.

وقد رد الاستاذ محمود محمد شاكر ما ذهب إليه الجاحظ هنا من أن مبتدأ الشعر العربي لا يزيد عن مائتي سنة قبل الإسلام فقال: ( ..... فقول الجاحظ أن الشعر حديث الميلاد صغير السن ) قضيه باطله لا برهان عليها، وليس لها دليل، وهي مقالة لا أصل لها. وليس يبقى في أيدينا من استظهاره إلا أمر واحد هو أن امرأ القيس وخاله المهلهل من أقدم شعراء الجاهلية الذين انتهى إلينا شعرهم، فإذا كان ذلك فإن أكثر الذي انتهى إلينا من سائر قديم شعر الجاهلية، لا يكاد يتجاوز عمره مائتي عام. وهذا يوشك أن يكون حقاً لا ريب فيه. ولكن يحسن أن تقيّد هذه القضية بقيد لا بد منه، احترازاً من التعميم الغامض، هو أننا نعنى القصائد الطوال المقصدة دون ما نسميه المقطعات أو الأبيات ذوات العدد التي بلغتنا من قديم شعر الجاهلية.

وقد كان إمام النقاد العرب أبو عبد الله محمد بن سلام الجمحي ( المولود ١٣٩ هـ - والمتوفى ٢٣١ هـ ) دقيقاً أي دقة حينما جعل مهلهل بن ربيعة هو "أول من قصد القصائد وذكر الوقائع"، وهذا كلام لا ينبغي أن يفهم منه أنه لم يكن للعرب شعر قبل مهلهل، كما فهم الجاحظ بل ما يظهر من عبارة ابن سلام هنا هو تقرير الأولية والسبق لمهلهل في تقصيد القصائد وتطوير الشعر لا مجرد التلفظ المبتدأ بقول الشعر، وقد قرر ابن سلام قبل ذلك أنه

( لم يكن لأوائل العرب من الشعر إلا الأبيات يقولها الرجل في حاجته، وإنما قصدت القصائد وطول الشعر على عهد عبد المطلب وهاشم بن عبد مناف. وذلك يدل على إسقاط شعر عاد وثمود وحمير وتبع ).

وهذا نظر ثاقب واحتجاج بارع من أبي عبد الله ابن سلام في رفض الأشعار المروية والمنسوبة إلى عاد وثمود وحمير وتبع "

وهي قصائد طويلة لا يعقل ان تكون قد صدرت عنهم في هذا الزمان السحيق قبل زمان مهلهل وامرئ القيس. وهي تكشف عن تجرى أئمة النقد العربي في قبول ما أشيع أنه شعر عربي قديم وأنه كان لهم نظرهم ومعيارهم في قبول ذلك ورده.

وقال ابن سلام في موضع آخر " وكان ممن أفسد الشعر وهجنه وحمل كل غثاء منه محمد بن إسحق بن يسار - مولى آل مخرمة بن المطلب بن عبد مناف وكان من علماء الناس بالسير. وقال الزهري: لا يزال في الناس علم مابقى مولى آل مخرمة، وكان أكثر علمه بالمغازي والسير وغير ذلك. فقبل الناس عنه الأشعار، وكان يعتذر منها ويقول: لا علم لي بالشعر، أتينا به فأحمله، ولم يكن ذلك له عذرا. فكتب في السير أشعار الرجال الذين لم يقولوا شعرا قط، وأشعار النساء فضلا عن الرجال، ثم جاوز ذلك إلى عاد وثمود، فكتب لهم أشعاراً كثيرة، وليس بشعر، وإنما هو كلام مؤلف معقود بقواف. أفلا يرجع إلى نفسه فيقول: من حمل هذا الشعر ومن أداه منذ آلاف من السنين، والله تبارك وتعالى يقول: " فقطع دابر القوم الذين ظلموا " ( سورة الأنعام : ٤٥ ) أي لا بقية لهم. وقال أيضا " وأنه أهلك عاداً الأولى وثمود فما أبقي " ( سورة النجم : ٥٠ ، ٥١ )، وقال في عاد: " فهل ترى لهم من باقية " ( سورة الحاقة : ٨ ) وقال: " وقروناً بين ذلك كثيراً " ( سورة الفرقان : ٣٨ )، وقال: " ألم يأتكم نبا الذين من قبلكم قوم نوح وعاد وثمود والذين من بعدهم لا يعلمهم إلا الله " ( سورة إبراهيم : ٩ ).

وابن سلام هنا يعتمد في رفضه لما ساقه ابن اسحق من شعر عربي قديم منسوب إلى عاد وثمود على ركيزتين: الأولى: من داخل النص الشعري نفسه، والثانية: من خارجه.

أما الأولى: فتظهر في قوله " وليس بشعر إنما هو كلام مؤلف معقود بقواف ". وهذا يبين عن مكان ذوق الشعر عند الرجل وأنه لا يعني وجود الوزن والقافية فقط في كلام أنه شعر، بل لابد من أشياء أخرى هي روح الشعر ولبه، ويظهر هذا واضحاً في حكمه بعد ذلك على هذا الشعر بضعف أسره وقلة طلاوته. وهذا يبين عن أن الحكم على الشعر عند ابن سلام لا يتوقف عند حدود الشكل الخارجي.

للشعر الجاهلي القديم عند ناقدنا الكبير سمياً وهيئة خاصة لا يخطيء الناقد في تمييزها، وما خالف هذه الصورة وخرج عنها فليس بشعر.

أما الثانية: فهو احتجاج بنص القرآن على أن هؤلاء القوم من العرب العاربة قد استأصل شأفتهم وانقطع دابرهم ولم يبق منهم أحد، فمن يا ترى هذا الذي نقل عنهم هذا الشعر الذي ذكره ابن إسحاق؟ وهذا نظر بارع في النقد والتقصي. ونجده يلوم ابن إسحاق في فعله هذا، وإن كان حسن النية والطوية، فالرجل لم يكن من علماء الناس بالشعر وكان يحمل إليه الشعر من أناس آخرين فيضعه في كتابه في السيرة، فكان يجب عليه التقصي والتثبت وعرض ذلك على أهله من نقاد الشعر وعلمائه البصيرين به.

وهذا المنهج الذي اعتمده ابن سلام في نقده هذه الأشعار ورفضه أن تكون منسوبة للعرب القدماء، منهج عربي أصيل احتذى فيه ابن سلام حذو علماء الحديث النبوي الشريف في مسلكهم في نقد الحديث متناً وسنداً.

وقد يستغرب للوهلة الأولى من هذا القول فما أبعد ما بين العلمين: علم حديث رسول الله ﷺ وعلم نقد الأدب. هذا في الظاهر فقط، أما عند التحقيق فيمكنني الزعم بدايةً أنه كان لعلم الحديث وعلمائه فضل كبير في تدوين النقد الأدبي ودرسه ومناهجه، وهذا يظهر في أقدم كتاب منهجي في نقد الشعر بين أيدينا وهو كتاب طبقات فحول الشعراء، لإمامنا محمد بن سلام الجمحي فالذي حفظ هذا الكتاب من الضياع ونقله إلينا هم علماء الحديث الشريف، ونقلوه إلينا بالطريقة التي نقلوا بها الآثار والأخبار وهي طريقة الرواية والإسناد. ولولاهم لما كان لهذا الكتاب من بقية. بل إن إمامنا ابن سلام الجمحي نفسه معدود في المحدثين، وله رواية عن رسول الله ﷺ وكذلك أخوه عبد الرحمن ابن سلام.

ومما يكشف عن أثر منهج علماء الحديث في النقد الأدبي عند ابن سلام موقفه من الشعر المصنوع وهو في هذا مشبه لفعل علماء الجرح والتعديل من أهل الحديث في رفض الحديث وقبوله. يقول ابن سلام في صدر كتابه طبقات فحول الشعراء: ( وفي الشعر مصنوع مفتعل موضوع كثير، لا خير فيه، ولا حجة في عربية، ولا أدب يستفاد، ولا معنى يستخرج، ولا مثل يضرب، ولا مديح رائع، ولا هجاء مقذع، ولا فخر شريف، ولا نائل يستجاد، وإنما هو كلام منسوب إلى من لم يقله ).

الشعر مصنوع مفتعل موضوع كثير لا خير فيه ولا حجة في عربية، ولا أدب يستفاد، ولا معنى يستخرج ولا مثل يضرب ولا مديح رائع ولا هجاء مقذع ولا فخر معجب ولا نسب مستطرف. وقد تداوله قوم من كتاب إلى كتاب، لم يأخذوه عن أهل البادية، ولم يعرضوه على العلماء. وليس لأحد إذ أجمع أهل العلم والرواية الصحيحة على إبطال شيء منه أن يقبل من صحيفة ولا يروى عن صحفى. وقد اختلف العلماء بعد في بعض الشعر كما اختلفت في سائر الأشياء. فأما ما اتفقوا

عليه فليس لأحد أن يخرج منه. وللشعر صناعة وثقافة يعرفها أهل العلم كسائر أصناف العلم والصناعات منها ما تتقفه العين، وما تتقفه الأذن، وما تتقفه اليد، ومنها ما يتقفه اللسان.

والناظر في هذا النص وعنده شيء من الإلمام بعلم مصطلح الحديث النبوي لا تخفى عليه بصمة هذا العلم فيما ذهب إليه ابن سلام. من ذلك استخدامه مصطلحات المحدثين المعروفة فيهم كالموضوع والمصنوع. وتركيزه على أهمية التلقي في رواية الشعر وأخذ ذلك عن علمائه لا عن الصحف والكتب فقط، وإرجاعه تسرب الفساد في الشعر إلى ذلك. وهذا أثر من آثار المحدثين الذين يشترطون التلقي والأخذ عن المشايخ في نقل الحديث، نقله ابن سلام من علم الحديث إلى علم نقد الشعر. ولو أن غالبية المنتسبين إلى صناعة نقد الشعر التزموا بهذا الشرط في نقل الشعر من الاهتمام بالإسناد، وضبط أحوال رواته لوفروا علينا جهداً بالغاً في تمييز رديء الشعر وجيده عن طريق نفي غير الثابت صحته عن ميدان البحث العلمي.